الأزمات الاقتصادية في الفكر الإسلامي

(ابن خلدون نموذجًا)

وجيه السيد البنا
باحث اقتصادي

هناك الكثير من المفكرين المسلمين الذين تناولوا الأزمات الاقتصادية من خلال تفسيرها وتقديم الحلول لها، ومن هؤلاء تقي الدين المقريزي (١٣٦٤-١٤٤١م)، ومحمد الأسدي (القرن ١٤-١٥ الميلادي). وتتناول هذه الدراسة أسباب ومظاهر الأزمات الاقتصادية عند عبدالرحمن بن خلدون

ولعل الداعي لهذه الدراسة: أولًا: عمق ما قدمه ابن خلدون في هذا الموضوع، وهو ما نتحسس صداه في مختلف الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم المعاصر. وثانيًا: لما تمثله هذه الدراسة من إضافة علمية لزاوية جديدة للدراسات الاقتصادية التي تناولت مقدمة ابن خلدون.

أولًا : السياق العام

بداية نطرح رؤية مختصرة للعصر الذي عاش فيه ابن خلدون ومن ثم منهجيته العلمية ليتسني لنا تقييم إسهامه الفكري فيما يخص موضوع الدراسة.

١- السياق الزماني والمكاني:

ولد ابن خلدون وعاش في عصر متقلب الأحداث، حيث سرى الوهن والتشتت في عروق العالم الإسلامي، الذي عصفت به النزاعات السياسية والمذهبية والاجتماعية شرقًا وغربًا، فمزقته إلى دويلات تموج فيها الفتن والانقلابات، في وقت بدأ العالم الغربي الخارج من ظلماته ينظر بعين الشوق إلى العالم الإسلامي، فاستولى الإسبان على أجزاء من الأندلس، التي لم يبق منها إلا منطقة صغيرة في يد بني الأحمر، شملت غرناطة وما يحيط بها، وكانوا رغم ذلك في تناحر وشقاق[١].

بينما كانت بلاد المغرب مقسمةً إلى ثلاث دول: في المغرب الأقصى دولة (بني مَرين) وعاصمتها (فاس)، وفي المغرب الأوسط دولة (بني عبدالواد) وعاصمتها (تلمسان)، أما في المغرب الأدنى فدولة (بني حفص) وعاصمتها (تونس)، وكانت هذه الدول في تقلص وتمدد، مع محاولة سيطرة كل أسرة على أختها كلما وجدت إلى ذلك قوة وسبيلاً[٢]، أما مصر فقد خرجت من الحروب الصليبية منهكة القوى، وما لبثت أن استعادت قوتها في عهد المماليك حتى بدأ التتار يغيرون على الشرق، مما اضطرها إلى استنهاض كل القوى للقضاء على هذا الشر المستطير[٣]، وذلك علاوة على ما اتسم به العهد المملوكي من الصراعات والأطماع السياسية، أما عن الوضع الداخلي

> **المنهج العلمي لابن خلدون تميز بالواقعية والمعالجة العلمية للمشكلات وغياب النزعة العنصرية**

فقد أدى الغزو الصليبي وكذلك الهجوم التتاري إلى هجرة سكان المدن، وانزوائهم في بقاع منعزلة، فضعفت الصناعة بعد أن تركها أصحابها ولجأوا إلى مناطق لا تصلح فيها الصناعة، وضعفت الزراعة بعد مغادرة السكان أراضيهم، كما كان السلطان يقطع كبار الأمراء الإقطاعات الواسعة - ليقفوا بجانبه - التي كثيرًا ما كانت تهمل. ولم تكن التجارة بمنأى عن تلك الأحداث، حيث أصبحت الطرق غير آمنة بسبب هجوم التتار، كما أن طريق البحر أصبح غير آمن بسبب نشوء القرصنة النصرانية في البحر المتوسط، علاوة على الضرائب التي تفرض على التجارة التي تمر بموانئ البلاد سواء في البحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط، مما انعكس بالسلب على حركة التجارة ورفع أسعار السلع، وكذلك كثرة الضرائب التي تفرض على الشعب مما زاده انعزالًا وتبرمًا من الحياة[٤].

ومع ذلك فقد كانت الروح الدينية مرتفعة، وربما يعود ذلك للحروب الدينية التي خاضها المماليك سواء ضد التتار أو الصليبين، فانتشرت المساجد والتكايا والمدارس وحلقات العلم، فظهر مشاهير العلماء أمثال: النووي، والعز بن عبدالسلام، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، والمزي (يوسف بن عبدالرحمن)، وابن حجر العسقلاني، والذهبي، وابن جماعة، وابن كثير، والمقريزي (تلميذ ابن خلدون)، وغيرهم من كبار العلماء[٥].

وكان لهذا العصر وأحداثه الأثر الكبير على طبيعة إنتاج ابن خلدون الفكري، وهو ما بدا في اهتمامه بتفسير انهيار المجتمعات.

فابن خلدون، ابن ذلك العصر، كانت تلك الأحداث بمثابة الحافز له الذي جعله يصوغ نظرياته، ليخرج من تلك الأحداث بحلول يراها تساهم في عملية الإصلاح لجيله وللأجيال من بعده، فاهتم بحال أمته وراح يستقرئ أحداث التاريخ: الماضي منه والحاضر بطريقة علمية أصيلة، يتحدث عن قضايا الأمم والشعوب وقبائلهم، وتاريخهم وكل ما له علاقة بمعاش الناس وحياتهم وما يصلح لهم وما يسهم في إصلاحهم[٦].

٢- منهجية ابن خلدون:

اعتمد ابن خلدون على عدة أساليب في تحليله للموضوعات الاقتصادية وهي: «دراسة الوقائع التاريخية وإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة خلال الزمن، وبيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي، وكذلك بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثرواتها، وتأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي»[٧].

ويَعتبر ابن خلدون الشرع (النقل) ‹

الطريق الأول للمعرفة، في نفس الوقت الذي ينظر للواقع ويحلله موضوعيًا، ويحكم على انحرافاته بمعيار الشرع، وهذا ما يجعل تحليل ابن خلدون ذا طبيعة خاصة من حيث: المعيارية (التحليل لما يجب أن يكون والارتباط بالقيم والغيبيات)، والموضوعية (التحليل لما هو كائن)، وبذلك يتفوق الفكر الخلدوني إذا ما قورن بالفكر الاقتصادي الأوروبي الذي أعمل المعيارية إعمالًا كاملًا في القرون الوسطى، وأعمل الموضوعية وحدها منذ القرن الثامن عشر[٨].

ورغم أن العامل الديني بادٍ بوضوح في الفكر الخلدوني من جهة كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية، وتمسكه بالتعاليم الدينية؛ من: رفض الظلم والاحتكار والحث على العدل والرفق بالرعية، واعتباره الموارد نعمة من الله خلقها للإنسان، إلا أن هذا العامل لم يحمله على التحيز والخروج على التفسير العلمي للظواهر الاقتصادية، بل وقف بالعامل الديني عند الحث ولم يُحمِّل النص ما لم يوجد من أجله[٩].

كما تتضح القيمة الحقيقية لآرائه الاقتصادية إذا ما نظرنا لها في إطار عصرها فيما عُرف في أوروبا بالعصور الوسطى، وما تميز به الفكر الاقتصادي في تلك الفترة بالاضمحلال، حيث لم يتجاوز في جملته بعض النصائح، بينما قام ابن خلدون بفحص وتحليل الظاهرة الاقتصادية مستخدمًا المناهج العلمية المعتد بها كالمنهج الاستقرائي والاستنباطي، منشأ العديد من القوانين والنظريات[١٠].

كما أن من عناصر تفوق تحليله الاقتصادي عن غيره من بعض الاقتصاديين المحدثين، أن تحليله شمل مجموعة من العوامل غير الاقتصادية كمتغيرات أساسية مثل: العوامل السياسية والاجتماعية والعقائدية ولم يقتصر على العوامل الاقتصادية الكمية، وهو ما يتضح من تناوله الموضوعات الاقتصادية (في المقدمة) بشكل لا يتجزأ عن الجوانب الاجتماعية البشرية[١١].

> **فقدان الحافز نتيجة تلقائية لنقص أرباح القطاع الخاص وفقد رؤوس الأموال**

فضلًا عن تميز المنهج العلمي لابن خلدون بالواقعية والمعالجة العلمية للمشكلات وغياب النزعة العنصرية، واستناده في إثبات نظرياته إلى المشاهدة الفعلية أو الأخبار المتواترة، وهو أساس الاستقراء، خاصة حينما يفقد البرهان المنطقي[١٢].

ثانيًا : الأزمات الاقتصادية في ضوء مقدمة ابن خلدون(١٣*)

نظرًا للعصر الذي عاشه ابن خلدون وما تميز به من انزواء واضح للحضارة الإسلامية، فقد دفعه ذلك إلى الاهتمام بأسباب هذا التفكك والاضمحلال، وقد قسم ابن خلدون مراحل النمو لأي مجتمع إلى ثلاثة مراحل: مرحلة البداوة، مرحلة الحضارة، ومرحلة الهِرَم؛ وهو ما يمكن أن نطلق عليه الآن بمراحل الدورة الاقتصادية.

وبالنظر إلى مظاهر الأزمة الاقتصادية عند ابن خلدون أو ما يُطلِق عليه «خراب العمران»[١٤] - هذه العبارة التي تحمل من معاني التدهور في شتى المجالات أوسع من كونها أزمة اقتصادية فقط - تبدو مظاهرها وتداعياتها ببلوغ مرحلة الهِرَم[١٥]، وتجمع بين مظاهر الركود والتضخم من انخفاض الطلب وارتفاع الأسعار في نفس الوقت، أو ما عرف حديثًا بالتضخم الركودي.

ويمكن حصر أسباب الأزمات الاقتصادية ومظاهرها، أو ما يطلق عليه ابن خلدون «خراب العمران» في ضوء ما جاء في مقدمته «مقدمة ابن خلدون» في عدة نقاط على النحو التالي:

١- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

رغم اعتراف ابن خلدون بأهمية دور الدولة بإسناده إليها العديد من المهام: كتولي القضاء، والإشراف على سَكّ النقود، وإدارة ديوان الأعمال (إحصاء الجُند وأعطياتهم)، وإدارة الجبايات (الإيرادات والنفقات العامة) وغيرها من المهام لدعم وحماية وتشجيع الأفراد لممارسة مهامهم الإنتاجية والتجارية، إلا أنه اعتبر تدخل الدولة قد يأخذ عدة صور تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية في أقصى صورها بما يسميه «خراب العمران».

فمن خلال المشاهدة والاستنباط توصل ابن خلدون إلى أن ممارسة الدولة للنشاط التجاري أو الإنتاجي أو ما يُعرف حديثًا بمزاحمة الدولة للقطاع الخاص - بهدف الحصول على الإيرادات - له آثار سلبية تفوق ما يترتب على ذلك من إيجابيات،

وذلك في ظل فروض معينة: كاستخدام الدولة لنفوذها في البيع والشراء، وصغر حجم ونفوذ الوحدات الاقتصادية الخاصة وتقاربها، مما يؤدي إلى ممارسة الدولة سلطات احتكارية، واضطرار الوحدات الاقتصادية إلى الخروج من السوق ومن ثم تدهور النشاط الاقتصادي[٦١]، كما يأخذ تدخل الدولة صورًا أخرى تؤدي إلى نفس النتيجة كالمبالغة في فرض الضرائب والرسوم.

وبالتالي يؤدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى حدوث الأزمات من خلال عدة محاور يحددها ابن خلدون فيما يلي:

(أ) فقدان الحافز:

توصل ابن خلدون إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - على النحو السابق ذكره - يؤدي إلى قتل الحافز الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى الأزمات الاقتصادية أو «خراب العمران».

حيث يَعتبر فقدان الحافز نتيجة تلقائية لنقص أرباح القطاع الخاص وفقد رؤوس الأموال، ومن ثَم توقف الناس عن العمل والإنتاج، فتكسد الأسواق، وتقل حصيلة الإيرادات العامة، وهو ما يعبر عنه ابن خلدون بتحمل الرعايا الكثير «من العنت وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم في السعي» (ص٢٨٢)، ويوضح ذلك في قوله: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي (أي توقف النشاط الاقتصادي)» (ص٢٨٦-٢٨٧).

> **الأمة المملوكة لغيرها فانية لا محالة لفقدان الأمل وغياب الحافز اللازمان للبناء والعمل**

ومن جهة أخرى يوضح أن عدل الدولة يؤدي إلى انبعاث الحافز الاقتصادي الذي يقود إلى التنمية وفي نفس الوقت زيادة إيرادات الدولة، وذلك بعكس ممارسة الدولة بنفسها للأنشطة الاقتصادية «واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال ... فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ في تثمير الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان، وأما غير ذلك من تجارة أو فلح (من جانب الدولة) فإنما هو مضرة عاجلة للرعايا وفساد للجباية ونقص للعمارة» (ص٢٨٢).

وبذلك أخذ ابن خلدون الحافز إلى منطقة أكثر عمقًا، حيث جعل مستوى

النشاط الاقتصادي دالة في مستوى تحقيق العدل من قِبَل الدولة، ويتناسب عكسيًا مع مستوى الظلم الذي تمارسه فيقول «وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب، فإذا كان الاعتداء كثيرًا عامًا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك ... وإن كان الاعتداء يسيرًا كان الانقباض عن الكسب على نسبته» (ص٢٨٦-٢٨٧).

كما أخذ ابن خلدون أهمية الحافز لمنطقة أبعد من الأزمة المؤقتة، حين تطرق لأسباب فناء الأمم، فيذكر أن الأمة المملوكة لغيرها فانية لا محالة لفقدان الأمل وغياب الحافز اللازمان للبناء والعمل، وفسر بذلك سبب اندثار المسلمين في الأندلس مع خسارتهم الحكم، وكذلك اندثار الفرس بعد سقوط دولتهم في يد المسلمين[٧١].

وبذلك يتضح أن ابن خلدون لم يقف عند الآثار الاقتصادية المرتبطة بالحافز، بل تعداها للآثار الاجتماعية والسياسية، بما يعبر عن الأزمة بمفهومها الشامل.

وعلى هذا النحو يُعتبر سابقًا لـ«آدم سميث» (بثلاثة قرون)، الذي تمثل مساهمته عن الحافز الاقتصادي من أسباب اعتباره في الفكر الأوروبي أبًا لعلم الاقتصاد[٨١].

(ب) الإخلال بالمنافسة وتشوه هيكل الأسعار: يؤكد ابن خلدون أن تدخل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى عدم تكافؤ القائمين بالنشاط الاقتصادي، فقوة الدولة تمكنها من ممارسة الاحتكار في كل من الشراء أو البيع عند ممارستها للنشاط التجاري.

واعتبر ابن خلدون أن تشوه الأسعار الذي يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل ليس ‹

فقط سببًا في حدوث الأزمة بل هو أعظم من الأزمة نفسها فيقول «وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة: التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع» (ص٢٨٩)، ومن ثم يؤكد على أهمية تكافؤ الفرص للقائمين بالنشاط الاقتصادي، مشيرًا إلى فكرة المنافسة الكاملة في السوق (Perfect competition).

(ج) نقص إيرادات الدولة:

توصل ابن خلدون إلى نتيجة مفادها أن تدخل الدولة في مجال التبادل ومجال الإنتاج يؤدي إلى نقص الجباية (الإيرادات العامة) بمقدار أكبر من العائد الذي تحصل عليه الدولة من مزاحمة الرعايا في الأنشطة الاقتصادية، ويُجمل آثار هذا التدخل في عبارته «التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية»[٩١].

وتوصل ابن خلدون إلى أن السبيل للخروج من الركود الاقتصادي: تخفيض الضرائب، وذلك في تناوله للعلاقة العكسية بين مقدار الضرائب وحصيلة الإيرادات العامة، ويفسر ذلك بأنه كلما قلت الضرائب واتسمت بالعدالة كلما نشط الناس للعمل فتزداد الأعمال والمكاسب وبالتالي تزداد إيرادات الدولة من الضرائب، وبالعكس كلما زادت أنواع الضرائب والمغارم بصفة عامة كلما هبطت همم الناس وقل نشاطهم وقلت مكاسبهم وبالتالي انخفضت حصيلة الدولة على الرغم من تعدد ما تفرضه من مغارم»[٠٢]، فيقول «وإذا قلت الوزائع والوظائف (أنواع ومعدلات الضرائب) على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية... وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف (الضرائب) على المعتمرين (القائمين بالأنشطة الاقتصادية) ما أمكن...» (ص ٢٧٩-٢٨٠)، وبالتالي يعتبر ابن خلدون سابقًا للاقتصادي «لافر» في تحليله لهذه العلاقة.

> **تدخل الدولة في ممارسة الأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى عدم تكافؤ القائمين بالنشاط الاقتصادي**

٢- انخفاض الطلب الكلي:

توصل ابن خلدون إلى أن انخفاض الطلب الكلي الناتج عن انخفاض الأجور وانخفاض الإنفاق العام من الأسباب المؤدية إلى الكساد - على حد تعبيره.

فيقول «نقص العطاء (الإنفاق) من السلطان نقص في الجباية (إيرادات الدولة)، والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم ... فإذا احتجن (اقتطع) السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم تصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضاً ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقَلّت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج... ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج» (ص٢٨٦).

وبالتالي يشير إلى أهمية رفع الأجور لتنشيط الطلب لاسيما فيما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله «ما بأيدي الحاشية والحامية».

وإشارة كذلك إلى آثار ما يُعرف في الدراسات الاقتصادية الحديثة بالتسرب؛ وهو ما يُعبر عنه باختلال العلاقة بين الدخل القومي والإنفاق القومي، حين يكون الإنفاق القومي لفترة ما أقل من الدخل القومي، مما يترتب عليه انخفاض الناتج في الفترة التالية وبالتالي الإنفاق[١٢].

وفي هذا الإطار توصل ابن خلدون إلى ضرورة تساوي الدخل القومي والإنفاق القومي[٢٢]، حين يقول «وأما حال الدخل (الإيرادات) والخرج (الإنفاق) فمتكافئ في جميع الأمصار، ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس...» (ص٣٦٢)، كما عبر عن ذلك مشيرًا إلى دورة الدخل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وذلك في قوله «وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه، فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء» (ص٣٧١).

وعلى هذا الأساس يعتبر ابن خلدون سابقًا لـ«كينز» فيما توصل إليه فيما بعد بأن انخفاض أجور العمال على مستوى

الاقتصاد الكلي سوف يؤدي إلى زيادة حدة الكساد بسبب انخفاض الإنفاق الكلي.

وهذا يقودنا إلى بحث نظرية الاستهلاك في الفكر الخلدوني فيما يلي:

(أ) أهمية الاستهلاك[٣٢]:

بعبارة وجيزة يعبر ابن خلدون عن أهمية الاستهلاك أو الإنفاق بشكل عام حين يقول «وحيث الدخل والخرج (الإنفاق) أكثر تكون الأحوال أعظم» (ص٣٦٢)، فأَوْلَى ابن خلدون أهمية للاستهلاك أو الإنفاق عمومًا موازية لأهمية الإنتاج في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي موضع آخر يقول «ومتى عظُم الدخل والخرج (الإنفاق) اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر (البلد)» (ص٣٦٢).

وبالتالي يعتبر الفكر الخلدوني متقدمًا عن الفكر التقليدي الذي لم يهتم رواده بشكل عام بتحليل الاستهلاك، فالنظرية الكلاسيكية هي نظرية الطلب الكلي؛ حيث تقوم مسألة كفاية الطلب على قانون «ساي» Say's law «العرض يخلق الطلب المساوي له»، كما يعتبر ابن خلدون سابقًا لـ«كينز» فيما توصل إليه أن الطلب هو الذي يحدد حجم التشغيل (والدخل) وليس العكس، وأن الاستهلاك هو أحد مكوني الطلب الكلي فهو مسئول عن تحديد مستوى النشاط الاقتصادي (أي تحديد مستوى التشغيل والدخل)، بل إنه يعتبر من أهم نتائج نظرية كينز ظهور فرع جديد من فروع التحليل الاقتصادي، وهو الخاص بدراسة أثر التغيرات في الدخل على المتغيرات الاقتصادية المختلفة – ما سمي بالتحليل الدخلي – أما بالنسبة للسياسة الاقتصادية هو تبرير تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية من خلال قيامها بالاستثمارات، ويعبر عن ذلك أيضًا ابن خلدون فيما يخص أهمية الإنفاق الحكومي في قوله «وإذا أفاض السلطان عطاءه وأمواله في أهلها انبثت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم منه فهي ذاهبة عنهم في الجباية والخراج عائدة عليهم في العطاء» (ص٣٧١)، فكلما زاد الإنفاق الحكومي زادت كذلك الإيرادات العامة للدولة.

> **من أسباب الكساد انخفاض الطلب الكلي الناتج عن انخفاض الأجور وانخفاض الإنفاق العام**

(ب) محددات الاستهلاك عند ابن خلدون:

- الاستهلاك دالة في الدخل:

يقول ابن خلدون «متى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعًا للكسب» (ص٣٦١)، فالترف بما يعنيه من المبالغة في الاستهلاك هو دالة في الكسب (الدخل)، أي يتوقف الاستهلاك على الدخل، وبالتالي يُعتبر ابن خلدون سابقًا لـ«كينز» فيما توصل إليه بأن الدخل المتاح هو العامل المستقل الرئيس الذي يؤثر في الاستهلاك كمتغير تابع، بينما خلت النظرية الكلاسيكية من دالة استهلاك تربط بين الدخل والاستهلاك، واعتبرت أن الاستهلاك دالة سالبة في سعر الفائدة وليس دالة في الدخل.

- الاستهلاك دالة في العادات:

يقول ابن خلدون في موضع آخر «ثم يعظم الترف فيكثر الإسراف في النفقات وينتشر ذلك في الرعية لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها (عاداتها)»[٤٢] هنا يربط ابن خلدون بين الاستهلاك والعادات، وفي ذلك إشارة إلى ما توصل إليه فيما بعد «جيمس دوزنبري» بما يُعرف بنظرية الدخل النسبي أو المقارن، حيث تفترض النظرية أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الحالي فقط وإنما يتأثر كذلك بسلوك الآخرين في البيئة المحيطة به (من أقارب وجيران وأصدقاء في العمل ...) أي العادات والتقاليد التي تسلكها الأسر المجاورة والمماثلة، بمعنى أن الشخص يحاول تقليد الآخرين في طريقة استهلاكهم حتى لو كان دخله أقل من متوسط دخولهم، وكذلك معدلات ونمط الاستهلاك في الفترات السابقة.

- الاستهلاك دالة في الدخل الوظيفي:

وفي موضع آخر يقول ابن خلدون «فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المِصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر والصانع مع الصانع والسوقي مع السوقي والأمير مع الأمير والشرطي مع الشرطي» (ص٣٦١)، يُفهم من هذا النص أن زيادة الدخل يوازيها زيادة في الاستهلاك ولكن هذه الزيادة في الاستهلاك تكون حسب التوزيع الوظيفي للدخل، فكل فئة لها نمطها الاستهلاكي، وهذا بمثابة البذور الأولي لما قدمه «كالدور» من تقسيمه للمجتمع إلى طبقتين (طبقة العمال وطبقة الرأسماليين) ‹

وتفترض نظريته أن العمال لديهم ميل متوسط للاستهلاك مرتفع بالمقارنة بطبقة الرأسماليين، نظرًا لأن العمال دخولهم أقل من دخول أصحاب الأملاك، ويعني ذلك أن الدخل ليس هو المحدد الرئيس للاستهلاك وإنما التوزيع الوظيفي للدخل، ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية «كالدور» في الاستهلاك أنه من الصعب عمليًا تقسيم المجتمع إلى طبقات وإظهار الاختلافات، كما أن في المجتمعات الغربية يمكن أن نجد كثيرًا من العمال رأسماليين يمتلكون أسهماً في الشركات، ولكن هذه الانتقادات لا نجد لها وجوداً عند النظر في قول ابن خلدون من تقسيمه للمجتمع ونمطه الاستهلاكي وفق كل وظيفة (عمل) على حدة: القاضي مع القاضي والتاجر مع التاجر والصانع مع الصانع...

وبالتالي يمكن القول إن ابن خلدون، بعبارات قصيرة ودقيقة، قد أعطى أرضًا خصبة لما عُرف فيما بعد بنظرية الاستهلاك، ليكون الاستهلاك عند ابن خلدون هو دالة في الكسب (الدخل)، ودالة في العادات، ودالة في التوزيع الوظيفي للدخل.

٣- الابتعاد عن الاقتصاد الحقيقي:

عبر ابن خلدون عن الإنتاج بعدة مصطلحات مثل: المعاش، الكسب، العلاج، العمل، كما أنه لم يقف عند المفهوم المادي لإنتاج السلع فشمل كذلك الجانب غير المادي المتمثل في الخدمات[٥٢].

ورأى أن ثروة الدول لا تقاس بما لديها من نقود (ذهب وفضة) - كما ادعى التجاريون فيما بعد - ولكن تتجسد فيما لديها من سلع، أي أن الإنتاج هو الطريق الموصل للثروة

> **ثروة الدول لا تقاس بما لديها من نقود ولكن فيما لديها من سلع.. فالإنتاج هو الطريق الموصل للثروة**

فيقول «كثرة الأعمال سبب للثروة» (ص٢٩).

ولم يقف ابن خلدون فقط على أهمية الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وما يتولد عنها من سلع وخدمات كمصدر أساس للثروة، بل إنه ذهب أكثر من ذلك عمقًا في ذَمّه للأنشطة الاقتصادية الوهمية التي لا تولد سلعاً أو خدمات حقيقية، وعدَّد هذه الأنشطة في عصره: كأعمال السحر والانشغال في البحث عن أموال الأمم السابقة المدفونة، واعتبر هذه الأنشطة انحرافًا عن المسار الطبيعي للكسب يمارسه ضعاف العقول الباحثون عن الثراء السريع والعاجزون عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية الحقيقية التي يطلق عليها ابن خلدون «الوجوه الطبيعية للكسب» المتمثلة في: التجارة والزراعة والصناعة، ويعبر ابن خلدون عن هذا التوجه بقوله: «والذي يحمل على ذلك في الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح (الزراعة وما تطلبه من أعمال) والصناعة ... ورُكوناً إلى تناول الرزق من غير تعب ولا نصَب في تحصيله واكتسابه... فإذا عجز عن الكسب بالمجرى الطبيعي لم يجد وليجة (دخيلًا) في نفسه إلا التمني لوجود المال العظيم دفعة من غير كلفة» (ص ٣٨٤:٣٨٦)، وهذا التوجه من أسباب الأزمات الاقتصادية، وهو ما نجد صداه في الأزمات الاقتصادية المعاصرة مع الأخذ في

الحسبان تطور الأنشطة الاقتصادية.

٤- هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:

أشار ابن خلدون إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج الدولة، كأحد أسباب تفاقم الأزمة، وذلك بحثًا عن الربح خاصة من قِبَل أعوان الحُكام فيقول «صار الكثير منهم ينزعون إلى الفرار ... بما حصل في أيديهم من مال الدولة إلى قُطر آخر، ويرون أنه أهنأ لهم وأسلم في إنفاقه وحصول ثمرته» (ص٢٨٤)، وفي ذلك إشارة إلى ما يحدث اليوم من هروب الأموال الساخنة من دولة إلى أخرى بحثًا عن الربح السريع مخلفة وراءها أزمات مالية عنيفة.

٥- انفصال الأخلاق عن النشاط الاقتصادي:

تطرق ابن خلدون إلى انفصال الأخلاق عن النشاط الاقتصادي كأحد أسباب الأزمات الاقتصادية أو كما يسميه بخراب العمران، وهذا الانفصال يأخذ لديه مساران: الأول يتمثل في علاقة المجتمع ببعضه، والثاني في علاقة الدولة بالمجتمع. وإن كان كلا المسارين يُرجعها إلى ترك الشريعة الإسلامية وتعطيل العمل بما جاءت به.

ففي إطار المسار الأول يصف ابن خلدون الصفات الاجتماعية التي تطغى على النشاط الاقتصادي، ومن ثم تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية، بقوله: «يكثر منهم (أفراد المجتمع) التحيل على تحصيل المعاش من وجهه... فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلابة (الخديعة) والسرقة والفجور في الأيمان والربا في البياعات...» (ص٣٧٢- ٣٧٣)، وبالنظر إلى هذه الصفات نجدها من الأسباب الرئيسة للأزمات في العصر الحالي.

> **هروب رؤوس الأموال إلى خارج الدولة أحد أسباب تفاقم الأزمة الاقتصادية**

أما المسار الثاني لانفصال الأخلاق عن النشاط الاقتصادي، فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع، يتمثل بشيوع ما يمكن تسميته بالظلم الاقتصادي، فيَرى ابن خلدون أن الظلم الاقتصادي من قبل الدولة أبشع أنواع الظلم، ويُرجعه إلى الترف وما يترتب عليه من نفقات متزايدة.

ويأخذ الظلم الاقتصادي صورًا متعددة، ذكرها ابن خلدون في عبارات بليغة واضحة، لذا نؤثر هنا ذكر مقولاته مصورًا لهذا الظلم:

- «ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عِوض ولا سبب كما هو المشهور، بل الظلم أعم من ذلك، وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقاً لم يفرضه الشرع فقد ظلمه، فجباة الأموال بغير حقها ظَلَمة، والمعتدون عليها ظَلَمة، والمنتهبون لها ظَلمة، والمانعون لحقوق الناس ظلمة، وغُصاب الأملاك على العموم ظلمة...» (ص٢٨٨).

- «ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق... ذلك فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم واغتصبوا قيمة عملهم ذلك وهو متمولهم فدخل عليهم الضرر ... وإن تكرر ذلك عليهم أفسد آمالهم في العمارة وقعدوا عن السعي فيها جملة فأدى ذلك إلى انتقاض العمران وتخريبه» (ص٢٨٩).

٦- التضخم وأسبابه عند ابن خلدون:

تناول ابن خلدون ارتفاع الأسعار (التضخم) كأحد المقدمات التي تؤدي إلى الأزمات الاقتصادية أو «خراب العمران» على حد قوله، حيث يعتبر ارتفاع الأسعار من المظاهر التي تتميز بها مرحلة الهِرَم.. **وفيما يلي نوجز أسباب التضخم عند ابن خلدون:**

(أ) نقل العبء الضريبي:

تناول ابن خلدون أنواع التكاليف المختلفة التي يمكن أن تؤثر في أسعار السلع مثل الضرائب والرسوم فقال: «وقد يدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة ما يعرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق» (ص٣٦٤)، وفي موضع آخر يذكر تحميل التجار لسائر التكاليف على السلع، أو ما يطلق عليه بنقل العبء الضريبي إلى المستهلك، فيقول «السوقة (عامة الناس) والتجار كلهم يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤنة أنفسهم فيكون المكس لذلك داخلاً في قيم المبيعات وأثمانه» (ص٣٧٢).

وبذلك توصل إلى تفسير ارتفاع الأسعار في الأمصار (المدن) بالنسبة للبادية - في عصره - فأرجع ذلك إلى كثرة الضرائب في الأمصار وانعدامها في البادية، فيقول «وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أعلى من الأسعار في البادية إذ المكوس والمغارم ←

والفرائض قليلة لديهم أو معدومة وكثرتها في الأمصار لاسيما في آخر الدولة (مرحلة الهِرَم)» (ص٣٦٤).

(ب) ارتفاع النفقات: تطرق ابن خلدون إلى أثر ارتفاع النفقات على ارتفاع الأسعار، في تناوله آثار النفقات الزراعية على الأسعار، مستقرأً لواقع ما حدث في الأندلس حين ألجأ النصارى المسلمين إلى سيف البحر وبلاد متوعرة خبيثة الزراعة، فاحتاجت الأرض إلى نفقات أكثر لإصلاحها وتسميدها؛ فزادت الأسعار رغم مهاراتهم في الزراعة، بينما العكس في بلاد البربر نظرًا لخصوبة الأرض زادت الأقوات ورخصت الأسعار[٦٢].

(ج) اختلال العلاقة بين الإنتاج والعرض النقدي: تناول ابن خلدون أثر التغير في كمية النقود المتداولة على قيمة النقود، ومن ثم الأسعار كمقدمة للأزمات الاقتصادية، بما يؤدي ذلك إلى فقدان الأفراد لثرواتهم، فيقول عن النقدين (الذهب والفضة) «وكثر وجودهما حتى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء» (ص٥٢٩)، فتوصل إلى العلاقة الطردية بين الزيادة في كمية النقود وانخفاض القوة الشرائية لها حتى وإن كانت مادة هذه النقود من المعادن النفيسة.

ليصل إلى نتيجة مفادها أن النقود يحدد قيمتها مستوى النشاط الاقتصادي[٧٢] وفي ذلك يقول «فاعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معادن ومكاسب ... والعمران يُظهرها (يحدد قيمتها) بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها» (ص٣٨٨).

ومن هذا وذاك يمكن القول إن ابن خلدون تناول مظاهر الأزمات الاقتصادية وأسبابها بشيء من العمق، خاصة إذا نُظِر إلى مساهمته في سياقها الزماني والمكاني.

المراجع

(١) عبدالله عطا عمر، ابن خلدون والعصر الذي عاش فيه، منشور على الإنترنت، تاريخ النشر ٢٠١٥/٤/٢، تاريخ الاطلاع ٢٠٢١/٥/٣م. https://www.islamweb.net

(٢) نفس المرجع.

(٣) السيد محمد عاشور، رواد الاقتصاد العرب، دار الأمل للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٦٦م، ص١٢٠.

(٤) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، الجزء السابع، العهد المملوكي ٦٥٦- ٩٢٣هـ المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٠م، ص١١- ١٥.

(٥) نفس المرجع، ص١٥- ١٧.

(٦) عبدالله عطا عمر، ابن خلدون والعصر الذي عاش فيه، مرجع سابق.

(٧) عبدالرحمن يسري، إسهام عبدالرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي، مجلة «دراسات اقتصادية»، مجلد (١٣)، عدد (٢)، محرم ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٣.

(٨) رفعت السيد العوضي، النظرية الاقتصادية الإسلامية، القاهرة، مطبعة دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م، ص٢٢٧، ٢٢٨.

(٩) شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون - مؤسس علم الاقتصاد، دار معاذ للنشر، الرياض، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص١٦٥:١٦٧.

(١٠) نفس المرجع، ص٥-١٥٥.

(١١) سيد شوربجي عبدالمولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون.. الأسعار والنقود، دراسة تحليلية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م، ص١٤-٦٧.

(١٢) نفس المرجع، ص١٤.

(١٣) تم الاعتماد على النسخة الآتية من مقدمة ابن خلدون وذكر الصفحات في متن الدراسة: عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

(١٤) يستخدم ابن خلدون لفظ «العمران» تعبيرًا عن المعنى الكلي Macroلما بالدولة من سكان ومبانٍ وأنشطة ضرورية للحياة، وبالتالي يعبر «وفور العمران» عن النمو الاقتصادي وما يصاحبه من نمو حضاري؛ كما اتخذ ابن خلدون مؤشرات على حالة العمران كمستوى الإنفاق في الأسواق، وتطور المباني والمنشآت، ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ ابن خلدون حركة البناء دليلًا على النمو أو التدهور هو قريب مما اتخذ حديثًا من مفردات رأس المال الاجتماعي Infra-Structure،

عبدالرحمن يسري، تطور الفكر والتحليل الاقتصادي، دار فاروس العلمية، الأسكندرية، ٢٠٢١م، ص١٤٨ - ١٤٩.

(١٥) يلخص ابن خلدون هذه المرحلة في عبارة بليغة أنه زمن المبالغة في فرض الضرائب» وهو زمن وضع المكوس في الدول» (ص٣٧٢)، ويرى أن مرحلة الهِرَم والاضمحلال شبه حتمية لما يغلب على هذه المرحلة من ممارسة الدولة للأنشطة الاقتصادية، وزيادة فرض الضرائب بأنواعها المختلفة لتلبية حاجات الترف، فتتنوع صور الظلم الاقتصادي بصفة عامة بما يُضعف الحافز على العمل والإنتاج، وبالتالي انخفاض الدخل والإنفاق الكلي، حيث تأخذ هذه العوامل وغيرها الدولة نحو التراجع والتخلف مما يؤول في النهاية إلى خراب العمران على حد قول ابن خلدون.

(١٦) شوقي أحمد دنيا، ابن خلدون - مؤسس علم الاقتصاد، مرجع سابق، ص١٤٩.

(١٧) محمد عواد، ملخص مقدمة ابن خلدون، ص١١، منشور على شبكة الإنترنت https://foulabook.com/ar/book/pdf

(١٨) رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية)، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهر، مصر، ١٩٩٨م، ص١٠٢ -١٠٣.

(١٩) اسم عنوان أحد فصول المقدمة، ص٢٥٠.

(٢٠) عبدالرحمن يسري، تطور الفكر والتحليل الاقتصادي، مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢١) رفعت السيد العوضي، تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد (المساهمة العربية العقلانية)، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢٢) عبدالرحمن يسري، تطور الفكر والتحليل الاقتصادي، دار فاروس العلمية، الأسكندرية، ٢٠٢١م، ص١٦٠.

(٢٣) لم تحظ آراء ابن خلدون في الاستهلاك باهتمام الاقتصاديين، وبالتالي ما أعرضه في هذا الجزء بمثابة رؤية شخصية قابلة للنقد والتطوير.

(٢٤) نفس المرجع، ص٢٩٧.

(٢٥) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص٢٧ - ٢٧.

(٢٦) المعنى من مقدمة ابن خلدون، ص٣٦٤.

(٢٧) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص١٠٥.